

أزمة كيبيهو: نحو نظام دولي أكثر فعالية لحماية النازحين داخل أوطانهم

بقلم: ستيفاني ت. كلاين-ألبراندت

تصوير: Adrian Arbib/Still Pictures



مأوى في مخيم كيبيهو

قتل المئات من المواطنين النازحين في رواندا في إبريل/نيسان ١٩٩٥، معظمهم من النساء والأطفال، أثناء عملية عسكرية استهدفت غلق مخيماتهم.

هناك ما يقرب من ٣٩٠ ألف مواطن نازح موزعين على ٣٣ مخيماً.

الأحداث التي أدت إلى المذبحة

لقد كانت الحكومة الرواندية الجديدة تشك في أن مخيمات النازحين توفر ملاذاً آمناً لأفراد شاركوا في عمليات الإبادة الجماعية، وأنها تستخدم لتكوين ميليشيا مناهضة للحكومة.

وحيث إن السلطات الممنوحة من الأمم المتحدة "لعملية تركواز" وكذا أهداف الحكومة الفرنسية لم تكن تشمل إلقاء القبض على جنود أو سحب أسلحتهم، فقد استطاعت عناصر إجرامية أن تدعم أوضاعها في المخيمات. وعلاوة على ذلك فقد كانت جماعات اللاجئين في البلدان المجاورة لرواندا تضم أولئك المسؤولين عن عمليات الإبادة

الجماعية إلى جانب أبرياء واقعين تحت سيطرتهم. وكانت تسلح نفسها وتشن غارات عبر الحدود على الرغم من قرار الأمم المتحدة بحظر التسلح. ونظراً لأن الحكومة لم تستطع وقف هذا الخطر المتنامي فقد اعتبرت أن جماعات النازحين بمثابة تهديد لسلامة أراضيها.

ردود أفعال المؤسسات

كلفت البعثة الميدانية التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية الميدانية برواندا بتنسيق أنشطة الوكالات المختلفة لصالح الأفراد النازحين، وكان محور ذلك العمل التنسيقي مركز العمليات المتكاملة الذي يضم ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الرئيسية المانحة للمعونات والحكومة الرواندية. وبنهاية ١٩٩٤، بدأ مركز العمليات المتكاملة "عملية العودة" لتسهيل

هذه المأساة التي حدثت في مخيم كيبيهو في جنوب غرب رواندا عدة قضايا بشأن النزوح الداخلي، خاصة حماية جماعات النازحين داخل المخيمات، ووقايتهم من الإعادة القسرية، وكذلك البحث عن العناصر الإجرامية والمتهمين بجرائم حرب، وتنسيق الجهود الدولية للوفاء باحتياجات الجماعات النازحة في مجالي الأمن والاحتياجات الإنسانية.

أ. نشوء أزمة كيبيهو:

بعد المذابح الدموية التي شهدتها رواندا في إبريل/نيسان ١٩٩٤، أدى قرار مجلس الأمن بتخفيض قوات حفظ السلام إلى ٢٧٠ فرداً إلى جعل الجبهة الوطنية الرواندية القوة الوحيدة القادرة على وضع حد للمذابح التي قضت خلال ثلاثة أشهر على ما يتراوح بين ٥٠٠ ألف ومليون شخص، وأدت المذابح الجماعية والخوف من انتقام الجبهة الوطنية الرواندية إلى عمليات نزوح داخلية على نطاق واسع.

وبحلول ٤ يوليو/تموز ١٩٩٤ كانت العملية العسكرية الفرنسية المسماة "تركواز" قد أنشأت في الركن الجنوبي الغربي للبلاد "منطقة آمنة لتقديم المعونات الإنسانية" على ما يقرب من خمس مساحتها. وعندما أعلنت الجبهة الوطنية الرواندية إقامة حكومة جديدة في ١٩ يوليو/تموز كان ما يتراوح بين ١٠.٥ و١٠.٥ مليون من أبناء رواندا النازحين قد هربوا إلى تلك المنطقة أمام تقدم الجيش الوطني الرواندي خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز. وعند اقتراب موعد انسحاب القوات الفرنسية، نجحت الجهود التعاونية بين الجهات السياسية والعسكرية والمنظمات الإنسانية الدولية في إقناع الكثير من المواطنين النازحين في جنوب غرب البلاد على البقاء في رواندا بدلاً من مواصلة الهجرة إلى الخارج، وعندما انتهت "عملية تركواز" في ٢١ أغسطس/آب كان

عملية العودة الطوعية. وقدر عدد العائدين إلى قراهم الأصلية خلال الأسابيع الستة الأولى بما يقرب من ٤٠ ألف شخص، إلا أن العدد انخفض بشدة بنهاية فبراير/شباط ١٩٩٥. ثم عاد عدد سكان المخيمات إلى الارتفاع بسبب ما شاع عن إلقاء القبض على العائدين، وازدحام السجون بهم، والاستيلاء على مساكنهم، فضلاً عن فقدان الثقة في الإجراءات القضائية المحلية. ففي مخيم كيبيهو ارتفع عدد السكان من ٧٠ ألفاً إلى ١١٥ ألفاً في أسبوعين^٢. وبنهاية شهر مارس/آذار كان ٢٢٠ ألف نازحاً لا يزالون يقيمون بالمخيمات.

وقد قام الخلاف بين المجتمع الدولي والحكومة الرواندية في شروط عودة السكان النازحين إلى ديارهم. ففي حين كانت الوكالات الدولية تعتقد أنهم لا يجب أن يعودوا قبل تحقيق

للمساعدات موارد كبيرة للمساعدة الإنسانية لمخيمات اللاجئين بالبلدان المجاورة التي ضمت قوات النظام السابق دون أدنى محاولة لدعم الجهود الرامية لاستبعاد أولئك الذين لم يكونوا يستحقون صفة اللاجئين.

وأدى عجز مركز العمليات المتكاملة عن التوفيق بين الاعتبارات الإنسانية وتلك ذات الطبيعة السياسية والاستراتيجية، وكذلك عجزه عن تقدير هشاشة أوجه الاتفاق بين جميع الأطراف، إلى حدوث مأساة كيبهيو. وتشير تجربة رواندا إلى أن حل مشاكل النزوح الداخلي

المذبحة. كذلك ألقى التقرير باللوم على الجيش الوطني الرواندي لافتقاره لوسائل الاتصال وقلة خبرته وعدم كفاية تدريبه على ما يعتبر أساساً عملية بوليسية عادية.

ب. تحليل الأزمة

لقد كان من الممكن تجنب مأساة كيبهيو، فقد كانت هناك إشارات تنبئ بوقوعها، وأولها اختلاف الأولويات ووجهات النظر بين الحكومة الرواندية والوكالات الدولية بشأن جماعات النازحين. ولم يقدر مركز العمليات المتكاملة بواعث القلق الملحة لدى الحكومة الرواندية،

وبذلك زاد من شكوكها في نوايا المجتمع الدولي. كذلك لم يبد مركز العمليات المتكاملة المرونة الكافية ولم يقدم الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات التي تشجع النازحين على العودة الطوعية، أو وضع سياسة لإغلاق المخيمات في إطار زمني يتجاوز مع

مخاوف الحكومة بشأن الأمن. كما لم تتفق رؤية مركز العمليات المتكاملة مع حقائق الوضع. فإلى جانب أن وكالات الأمم المتحدة لم تكن ممثلة على المستوى المناسب في المركز، كان تمثيل الحكومة الرواندية غير منتظم، ولم يكن يشمل وزارات أساسية مثل الداخلية والدفاع.

وكان من مهام قوات الأمم المتحدة رصد الوضع داخل المخيمات، ومع ذلك لم تحرص القوة على التواجد بصورة كافية داخل المخيمات قبل الأزمة وخلالها، حيث اكتفت بوضع فصيحة لا يقل عدد جنودها عن المائة (من قوة قوامها ٥٥٢٩ جندياً) خلال تلك الأحداث. وكان بإمكان قوة الأمم المتحدة والمراقبين الميدانيين لحقوق الإنسان أن يؤديوا دوراً إشرافياً أكثر فعالية. وكان من الواجب أن تتضمن "عملية العودة" تواجداً أكثر كثافة للأمم المتحدة في المخيمات بما في ذلك وجود مراقبين ميدانيين لحقوق الإنسان.

لقد جسد الخلاف بين المجتمع الدولي والحكومة الرواندية بشأن الجماعات النازحة غياب الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لوضع منهج متماسك لمعالجة الوضع في أعقاب عمليات الإبادة الجماعية في رواندا وفي منطقة البحيرات الكبرى الأوسع نطاقاً. وقد أعلنت الحكومة الرواندية تعهداتها باحترام حقوق الإنسان والامتناع عن أعمال القتل أخذاً بالثأر، ولكنها لم تكن تملك الموارد لإعادة إنشاء البنية الأساسية المنهارة، خاصة النظام القضائي. وفي نفس الوقت قدمت الجهات المانحة

درجة معينة من الأمن بالبلاد، رأت الحكومة الرواندية أنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا بعد ارضاض تجمعات النازحين. وقد وضع مركز العمليات المتكاملة سياسة توفيق بين اهتمام الحكومة بالأمن الوطني وبين حرص المجتمع الدولي على أن تكون "العودة اختيارية في ظل الأمان والكرامة" (راجع الفقرة ج. ١. أدناه من أجل التعرف على مدلول استخدام هذه العبارة). وعلى الرغم من تجنب استخدام القوة إلا أن "مبدأ العودة الطوعية" لم يحترم، فقد أغلقت المخيمات بوقف توزيع الغذاء ومواد الإغاثة على سكانها ونقلهم إلى وحدات سكنية جماعية.

مذبحة كيبهيو

ولكن حتى قبل تنفيذ هذه السياسة، تحرك الجيش الوطني الرواندي في ١٨ إبريل/نيسان لإغلاق مخيم كيبهيو. فأحاط بالمخيم وقطع عنه إمدادات الماء والغذاء. وخلال ثلاثة أيام أدى تركيز ٨٠ ألف شخص فوق تل واحد مع تدهور الأوضاع الإنسانية إلى حالة من الذعر فضلاً عن وقوع بعض الإصابات عندما رد الجنود على إلقاء الحجارة بإطلاق المدافع الرشاشة. وفي اليوم الرابع، حاولت مجموعة كبيرة من النازحين كسر الحصار، ففتح عليهم الجيش الوطني الرواندي النار، وقتل بضع مئات منهم، مما أدى إلى تدافع السكان للهرب، وهلك الكثيرون تحت أرجل الحشود الهاربة المذعورة، وقد قدرت الحكومة عدد القتلى بـ ٣٣٨ شخصاً، ولو أن الأمم المتحدة قدرتهم بألفين. وكانت قوات الأمم المتحدة موجودة أثناء المذبحة، إلا أنه طلب منها عدم التدخل مع أنه من مهامها "أن تساهم في ضمان أمن وحماية هؤلاء النازحين..." (قرار مجلس الأمن رقم ٩١٨ الصادر في ١٧ مايو/أيار ١٩٩٤).

وخلال الأسابيع الثلاثة التالية أخليت كل مخيمات الجماعات النازحة الواقعة في جنوب غرب رواندا، وعاد الآلاف من المهجرين إلى قراهم الأصلية، ولكن آلافاً عديدة انتقلت إلى زائير. ورفض الكثير من النازحين أن يسجلوا أسماءهم لدى السلطات المحلية، كما رفض الكثيرون العودة إلى قراهم الأصلية، واختفوا في المناطق الريفية. كذلك تسلل بعضهم إلى مخيمات اللاجئين البورونديين في رواندا.

لجنة التحقيق الدولية

وفي محاولة منها للحفاظ على سمعتها، شكلت الحكومة الرواندية لجنة تحقيق دولية مستقلة. وأصدرت اللجنة المذكورة تقريرها عن الحادثة في ١٧ مايو/أيار ١٩٩٥، وجاء في التقرير أن الحكومة كان بإمكانها اتخاذ خطوات لمنع

أبرزت مأساة كيبهيو ضرورة تمكين الوكالات والحكومات من الرجوع إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

لا يمكن أن يتم بمعزل عن التحركات الإقليمية ولا أن تسمح للمساعدات الإنسانية أن تكون بديلاً للحلول العسكرية، أو السياسية، أو الدبلوماسية.

ج. الدروس المستفادة لحماية النازحين في المستقبل

١. القضايا القانونية

لقد أبرزت مأساة كيبهيو ضرورة وجود مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي يمكن للوكالات والحكومات الرجوع إليها. ولو كانت هناك مجموعة من المبادئ التوجيهية الدولية الدنيا تطبق على حالات النزوح الداخلي، لأمكن توجيه الضغط إلى الحكومة لدفعها إلى اتباع سياسات أكثر ملاءمةً للتعامل مع قضية النازحين. وكان على مركز العمليات المتكاملة أن يضع مبادئ توجيهية خاصة به، ولذلك كان من السهل على الآخرين تجاوزها لأنها من صنعه هو.

إن المبادئ التوجيهية بشأن السكان النازحين داخل أوطانهم التي قدمها ممثل الأمين العام المعني بشؤون هؤلاء السكان النازحين إلى الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان والتي اعتمدها اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات بتاريخ ٢٦ مارس/آذار ١٩٩٨ ستسهل من نشاط المنظمات التي تعمل لخدمة الأفراد النازحين، كما ستضع الأساس لتطوير استجابات أكثر فاعلية للنزوح الداخلي المترتب على أوضاع إنسانية طارئة ومعقدة. وكان من الممكن أن يفيد الجزء الخامس من المبادئ

١٩٩٧ على أن دور منسق المساعدات الطارئة هو ضمان مواجهة مشاكل حماية ومساعدة الأفراد النازحين. وقد أوصت اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات بأنه على منسق المساعدات الطارئة أن يعيئ الموارد، ويعترف على الثغرات القائمة، ويحدد المسؤوليات المطلوبة، بما في ذلك إدارة المخيمات، وينشئ أنظمة تجمع المعلومات، ويدعم العمل الميداني. إن منسق المساعدات الطارئة والفريق العامل التابع له الذي شكل مؤخراً ليكون المنبر الرئيسي للتنسيق بين الوكالات بشأن الجماعات النازحة يجب أن يلعب دوراً تعبويًا بالنسبة للنازحين عن طريق تقسيم العمل بين الوكالات، ووضع استراتيجيات متفق عليها عند اللزوم، وضمان ألا تكون المساعدة الإنسانية البديل عن العمل السياسي. واشترك المفوض السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الجماعات النازحة في اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات والفريق العامل التابع لها ينبغي أن يساعد على مراعاة إدراج مفهوم الحماية في القرارات المتعلقة بالنازحين. وطبقاً لظروف الحالة، يمكن أن تتولى إحدى الوكالات المسؤولية الأولى لضمان توفير المساعدة والحماية للنازحين عن طريق التوعية بمشاكلهم وحشد التأييد لهم. وقد تبين أن إيصال تلك المسؤولية القيادية لإحدى الوكالات أعطى نتائج أفضل في تلبية احتياجات النازحين من الحالات التي لم تخصص فيها إحدى الوكالات بتلك المسؤولية^٢.

ويعتبر الاتفاق بين الوكالات أيضاً شكلاً من التنسيق جديراً بالترحيب. فعلى سبيل المثال عقد اتفاق بين المفوض السامي لشؤون اللاجئين وعملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ حدد مسؤولية كل من الوكالتين بشأن حماية أمن وسلامة أشخاص اللاجئين العائدين والنازحين، وتنظيم التدخل المشترك في حالات محددة.

ودعت لجنة حقوق الإنسان، في دوراتها الثانية والخمسين والثالثة والخمسين والرابعة والخمسين، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى وضع مشروعات تعاون فني لتعزيز حقوق الإنسان للأفراد النازحين، لأنها قد تساعد على تحسين أوضاع النزوح الداخلي وتشجع العودة الطوعية عن طريق زيادة احترام الإجراءات القانونية، والتقريب بين القوانين المحلية ومعايير حقوق الإنسان الدولية، وتقديم

١٨ إبريل/نيسان ١٩٩٥، اليوم الذي أُغلق فيه الجيش الوطني الرواندي مخيم كيبهيو. ويبدو رؤساء العائلات وهم يتعرفون على ضحايا هجوم سابق.

للجماعات النازحة (المبدأ ٢٨ من المبادئ التوجيهية)، فلم يكن أمامه إلا أن يتفاوض مع الحكومة ويمارس الضغط عليها لحل المشكلة بوسائل تتفق مع الرغبة في التوصل إلى حل سلمي لمشكلة النازحين. وفي النهاية أدت المأساة الإنسانية إلى التعجيل بمذبحة كيبهيو. ولم تنجح محاولات وكالات الأمم المتحدة والمندوب الخاص للأمين العام لاستخدام المساعي الحميدة للتغلب على قرار منع دخول وكالات الإغاثة الإنسانية للمخيم أثناء حصار الجيش له لحل مشكلة توصيل إمدادات الماء والغذاء الحادة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة. وفي هذا المجال، فإن القسم الرابع من المبادئ التوجيهية والمتعلق بالمساعدة الإنسانية يمكن أن يكون أساساً لتنسيق جهود الوساطة من جانب الأمم المتحدة مع الحكومات، خاصة في حالة الأزمات التي يترتب عليها نزوح السكان من ديارهم.

٢. القضايا المؤسسية

يتوقف تنفيذ المبادئ التوجيهية على وجود ترتيبات مؤسسية وتوافر الإرادة السياسية في البلد المعين. وثبتت حالة رواندا أنه عندما لا يكون لدى السلطات الإرادة القوية لحماية النازحين فإنه لا يمكن ضمان حماية المهجرين إلا باللجوء إلى ترتيبات مؤسسية قوية واستخدام الضغط السياسي والخبرة في التعامل.

وعلى ذلك فإحدى وسائل تحسين ظروف الحماية المؤسسية الدولية للأفراد النازحين هي تنسيق ودعم جهود المؤسسات التي تهتم حالياً بشؤونهم. ومن جديد يؤكد برنامج الإصلاحات المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة في عام

التوجيهية المذكورة والمتعلق بعودة النازحين وإعادة توطينهم وإعادة اندماجهم في المجتمع في رواندا، خاصة بسبب عدم الوضوح وغياب الإجماع بشأن قضايا الأفراد النازحين. كذلك كانت هذه المبادئ ستساعد على استثمار الموارد والطاقت بشكل أفضل في المرحلة الأولى من الخطة لتحقيق العودة الطوعية. وعلاوة على ذلك كانت هذه المبادئ ستساعد على حدوث اتفاق دولي بعد مذبحة كيبهيو لأنها كانت ستعطي لجنة التحقيق الدولية المستقلة مقياساً موضوعياً معترفاً به لتقييم النتائج التي توصلت إليها.

تبين حالة رواندا أن المبادئ التوجيهية المذكورة مفيدة عندما تكون هناك قاعدة قانونية عامة قائمة، ولكنه لم يستخلص بعد حق محدد يمكن الاستناد إليه لتنفيذ القاعدة القانونية في حالة الأفراد النازحين. لقد تمت استعارة تعبير "العودة الطوعية" من قانون اللاجئين. وحيث إنه لا توجد قاعدة قانونية دولية معترف بها تحمي الأفراد أو الجماعات صراحة من التعرض للترحيل القسري من منطقة لأخرى داخل حدود وطنهم، فإن القاعدة القانونية يجب أن تستخلص من الحق في حرية الإقامة أو الحركة. ولكن الحكومة الرواندية لم تر أنها ملزمة بالاعتراف بحق مواطنيها في ألا يتعرضوا لإعادة توطينهم قسراً وفقاً لهذا الاستنتاج.

لقد استندت الحكومة الرواندية مراراً إلى حقوقها السيادية في التصدي للتهديد الأمني المتمثل في المخيمات. وحيث إن المجتمع الدولي لم يكن لديه أساس محدد للمطالبة بتطبيق مبدأ "العودة الطوعية في أمن وكرامة"



تصوير: Mark Curbert-Brown

من القرية إلى المخيم : الحياة في مخيمات اللاجئين في مرحلة التحول على الحدود بين بورما وتايلند

بقلم: إديث بولز

كان الشكل التقليدي لمخيمات اللاجئين من الكارين، والمون، والكاريني، الممتدة على طول الحدود مع بورما هو المخيم الصغير المفتوح الذي استطاع اللاجئون أن يحافظوا فيه على جو القرية، ويديروه بأنفسهم هو والكثير من جوانب برامج المساعدة. ولكن الكثير من هذا بسبيله إلى التغيير.

الذين يعيشون في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أنه منذ عام ١٩٨٩ أبرمت أغلب جماعات المعارضة المسلحة اتفاقيات وقف إطلاق النار مع الحكومة البورمية، إلا أنه لازالت تجري معارك على طول الحدود بين بورما وتايلند.

ولحكومة بورما سجل من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم. ويهرب مواطنوها إلى مخيمات اللاجئين في تايلند خوفاً من السخرة، والتهجير الإجباري، والحملات العسكرية. وعندما يحل موسم الجفاف (أكتوبر/ تشرين الأول إلى مايو/ أيار) تشن القوات البورمية هجوماً على قوات المعارضة، وكثيراً ما يسفر هذا عن نزوح عدد كبير من اللاجئين إلى تايلند. وتقترن تلك الحملات العسكرية باعتداءات واسعة النطاق على المدنيين، من بينها الإعدام بدون محاكمة، والتعذيب، والاعتصاب، إلى جانب السلب والنهب وتخريب الممتلكات. كذلك قام الجيش البورمي بعمليات تهجير إجبارية لقرى بأكملها بهدف القضاء على تأييد الفلاحين لجماعات المقاومة، أو لإخلاء المنطقة لمشروعات البنية الأساسية. وعلاوة على ذلك ففي الموسم الجاف يُسخر القرويون بشكل منتظم في العمل بلا أجر

منذ عام ١٩٩٥ يواجه ١١٠ آلاف من اللاجئين من أبناء الأقليات العرقية البورمية مزيداً من التهديدات الأمنية والقيود من جانب حكومة تايلند الملكية. وقد ازداد حالياً عدد اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات كبيرة مكتظة، كما اشتد اعتمادهم في معاشهم على المعونة عن ذي قبل. ففي أوائل عام ١٩٩٤ كان ٧٢ ألف لاجئ يعيشون في ٣٠ مخيماً يضم أكبرها ٨٠٠٠ نسمة، وفي منتصف عام ١٩٩٨ أصبح ١١٠ آلاف لاجئ يعيشون في ١٩ مخيماً يضم أكبرها أكثر من ٣٠ ألف نسمة.

الخلفية

كانت بورما ١ ساحة لواحدة من أطول الحروب الأهلية في العالم، فعلى مدار الخمسين عاماً الماضية حملت جماعات معارضة ذات برامج سياسية مختلفة السلاح ضد الحكومة المركزية في رانغون. ومنذ عام ١٩٦٢ توالت على حكم البلاد عدد من الحكومات العسكرية بما فيها الجماعة العسكرية الحاكمة اليوم تحت اسم "مجلس الدولة للسلام والتنمية". وكان أول ضحايا الحرب الأهلية الطويلة الأمد في بورما هم الأقليات العرقية مثل الكارين والمون والكاريني

الدعم لمؤسسات حقوق الإنسان المحلية المستقلة، وتدعيم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ويؤدي المراقبون الميدانيون لحقوق الإنسان دوراً هاماً في تدعيم الثقة، الأمر الذي لا غنى عنه لتحقيق العودة الطوعية للنازحين، ويمنعون الاعتداء على حقوق الإنسان. ولذلك يجب أن ينتشر عدد كاف منهم في المناطق التي يتركز بها النازحون. وعليهم أن يقدموا المعلومات اللازمة عنهم وتحليل الاتجاهات الخاصة بهم إلى جهات شتى، من بينها الحكومات المضيفة والممثل الخاص للأمين العام لشرق النازحين. ويمكن أن تتضمن الاتفاقيات المنظمة لعمليات حقوق الإنسان في المستقبل أحكاماً تسمح بحرية وصول المختصين بحقوق الإنسان إلى النازحين، وأن تشير إلى المبادئ التوجيهية المذكورة.

وطبقاً لبرنامج الإصلاح "المقدم من الأمين العام والذي يشير إلى أن حقوق الإنسان أصبحت قضية تتخلل جميع أنشطة المنظمة الدولية، ويضع على عاتق المنظمة، كمهمة رئيسية لها، أن تدرج حقوق الإنسان ضمن كافة أنشطتها، فإنه على جميع العاملين بالأمم المتحدة أن يحصلوا على تدريب جيد على القواعد القانونية لحقوق الإنسان وشؤون النازحين. وهذا سيسمح لهم بإثارة قضايا حماية النازحين، وأن يربطوا بين تقديم المعونة ومشاكل الحماية بصورة أفضل. وهذا التدريب سيسير للأمم المتحدة وضع مناهج عامة لمواجهة أي عدوان خطير على حقوق الإنسان وعلى القانون الإنساني من شأنه أن يؤدي إلى نزوح داخلي.

مارست ستيفاني كلاين - أكراندت العمل الميداني في البوسنة والهرسك، ورواندا، وألبانيا، وهي تعمل حالياً بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. والآراء الواردة بهذا المقال تعبر عن آرائها الشخصية.

وللاطلاع على تحليل كامل لأزمة كيبهيو، راجع:

Kleine-Ahlbrandt S *The Protection Gap in the International Protection of Internally Displaced Persons: the case of Rwanda*, Geneva, Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales, 1996, 172pp.

1 Adelman H and Sahrke A, *Early Warning and Conflict Management*, Study II of the DANIDA Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda, The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience, March 1996, p 94.

2 In-Country Report, United Nations Rwanda Emergency Office, 9 February 1995.

3 See Cohen R and Deng F *The Forsaken People: Case Studies of the Internally Displaced and Masses in Flight*, pp 172-174: see pp 37 of this FMR for details.